

كل ما يتعلّم تغير برأيي بدأه برامج بتألّف  
دائرة المطابعات

يرُؤى خذ عن اعلانات اخباركم ودوائر الاجاءه والتنبيك  
والاعلامات الرسمية تخدمون فرشاً سهلاً باصورة  
مقنوعة وقرشل عن كل مطر من الاعلانات  
لاعلامي، الخبر، قدمي، الاعلامي، اخبار، نبذة



الوزق الموري

من التغير كاتب منصب القونية  
السابي لدى سكوت دمشق  
أو حضرة حاكم دله زمالة

افتـفـانـ اـسـنـاكـمـ انـ تـذـكـرـواـ المـعـوـومـ  
بـرـاسـطـةـ جـلـبـ وـ بـوـاسـطـةـ الـاعـلـانـاتـ التـذاـبـيرـ  
الـجـوـهـرـةـ الـمـوـضـحـةـ فـيـ اـمـرـ الجـنـزـلـ غـورـ وـ رقمـ  
٢٠٢ـ بـشـأـنـ تـداـولـ الـعـلـمـةـ السـوـرـيـةـ اـبـتـدـاءـ  
مـنـ اـمـاـنـ كـانـنـ اـنـافـ،ـ سـنـةـ ١٩٦١ـ

ومن المناسب ان تُخْذَلَ الدَّابِرُ بِصُورَةِ  
الاعلانات للعموم بالتعابير النَّازِيَّةِ  
«كَارَوْ»

اعلان عمومي

حاكم دولة دمشق يلتشرف بان يذكر  
العمرم مان العمالة السورية بحسب امر  
الجنرال غورو المؤرخ في ٥ آب سنة ٩١٩  
اصبحت العمالة لاجبارية ابتداء من اول  
كانون الثاني سنة ٩٢١ العمالة السورية هي  
الولاية التي تفرضها الجريمة .

ان الميزانيات المركزية ابتداءً من ١٩٢١ كانت تأتي تحرر وتحجيري بهذه الصيغة  
فالموازنة ورسوم البلديات وخلافها والسلف

وابتداء من نفس النازق لا يكفي البنوك  
والمصرف والهبرافين والبنوك التجارية على العموم  
لا يشتمل على اعتمان اباية راسخ  
اين يجريوا مشترى وبيع حوالات او اي نوع  
آخر لا بصلة شورية دون سواها من  
ساموراق المصارف ويشهد عن ذلك  
الحوالات على مصر التي يسكن اجراؤها  
بواسطة المصرف والخلافات المعنوية اعلاه.  
ببوراق مالية مصرية .

ترسله الى مدرسة جباب الشاغرة في قضاء المسحية برتب قدره بعية دنانير عن الضمائن المفردة فعلى من آنس بفنه، الكعامة ان يراجحها مصحوب بما لديه من الاوراق لمبنته والشهادات.

## مبيع بيت خشبي

يوجد بيت خشبي في نصر دولة الحاكم في نهاية حي المهاجرين للبيم وستجري مزايدته اعتباراً من نهار غدا الاثنين الواقع في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٢١؛ وتنتهي في ١٠ شباط سنة ١٩٢١ فمن بود شرائه فليحضر افراد مدير النافمة العام في دار الحكومة في الطبقه العليا بخلاف هذه المدة.

## إيجار اراضي مملوكة

مرضوع في ازار العالني بجوار (١١١٣) دوفقاً من الاراضي المملوكة في قضاء ازrum باربعه قسم المعلومة الحدود وذلك لمدة خمسة عشر يوماً ابتداء من ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٢١ واستمر عما آخر الاحالة فن له رغبة فيه الزيادة فليراجع ديران الواردات واملاك الدولة في مديرية المالية العامة او مالية اللواء المذكور في المدة المبينة.

## فقد دفتر

جاـنا من مديرية مالية الشام انه فقد دفتر الراتب ذو رقم اللواء ٢٦٧ المائل للستديع فارس بن رجب المتყاعـد من الرتبـ الثانية والثـلـوحـ الرابعـ في درـكـ سـرـيـةـ الـبـالـعـ ١٤٩ فـرشـاـ عـثمانـاـ فـعلـىـ منـ يـمـدهـ انـ يـسلـهـ

لـديـوانـ محـاسـبـةـ مـالـيـةـ الشـامـ

فـظـهـرـ اـنـ هـنـاـ عـلـىـ اـثـرـ مـنـازـعـةـ حـصـلـتـ بـيـنـ الـطـرـفـيـنـ بـوـمـ ٢٨ـ وـزـنـسـنـةـ ١٩٢٠ـ رـمـيـ المـتـهـمـ فـنـدـيـ زـوـجـهـ آـمـهـ بـالـرـصـاصـ فـقـلـمـاـ وـقـدـ ثـبـتـ ذـلـكـ بـشـاهـدـ الشـهـوـدـ وـبـنـدرـجـاتـ وـرـقـةـ الضـبـطـ وـفـرـارـ المـتـهـمـ عـقـبـ الجـرـمـ لـذـلـكـ تـغـرـيـرـ تـغـرـيـرـ بـالـجـنـائـيـةـ وـالـحـكـمـ بـوـضـعـهـ فـيـ الـكـوـرـكـ خـمـسـ عـشـرـ سـنـةـ

وـاسـقـاطـهـ مـنـ الـحـقـوقـ الـمـدـنـيـةـ وـجـزـ اـموـالـهـ وـامـلاـكـهـ وـادـارـتهاـ بـعـرـفـةـ الـحـكـوـمـةـ وـاعـلـانـ ذـلـكـ بـالـجـرـائـدـ الـحـلـلـةـ وـنـغـرـيـهـ رـسـومـ الـحـاـكـمـ ماـيـتـيـنـ وـخـسـيـنـ قـرـشـاـ سـوـرـيـاـ ذـهـبـاـ فـرـارـ غـبـارـاـ صـدـرـ وـنـلـيـ عـلـاـ بـتـارـيخـ ٢٧ـ تـشـرـيـنـ الثـانـيـ ١٩٢٠ـ بـحـضـورـ مـعـاـونـ المـدـعـيـ الـعـامـ حـبـ الـأـصـولـ.

## خلاصة حكم

في تبيحة المحاكمة الجارية بمادة قتل عبد شهيد احد عرب يان الحجلان النازلين باراضي قرية الفزلانية المسندة الى المتهم الفار جيل ابن شريف الطرابلسى المقيم في القرية المذكورة الناطور عند عبد الهادي افدي ايتش ظهر ان المتهم المرفوم تجاسرا على ارتكاب الجرم المسند اليه هذا فتقرر بالاجماع تغريمه بالجنائية والحكم بوضعه في الكورك خمس عشرة سنة اعتباراً من تاريخ القبض عليه توفيقاً لل المادة ١٧٤ من قانون الجزاء وتفريمه بضاريف المحاكمة وجز امواله واملاكه وادارتها بعرفة الحكومة واعلان ذلك في الجرائد المحلية فراراً غياياً صدر بتاريخ ٥ كانون الثاني سنة ١٩٢١ ونفهم علماً حسب الاصول ونظم في ١١ جماد الاول سنة ٣٣٩

وفي ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٢١

## خلاصة حكم

بتبيحة المحاكمة الجارية بمحكمة دمشق الشام بحق المتهم الفار فندي بن ابراهيم خليل حمدان من اهالي قرية ضمير من قتل زوجته آمنه بنت يوسف حمدان رميماً بالرصاص

ان ادارة المعارف بجاجة الى معلم قدير

واسقاط حسن من الحقوق المدنية ومحجز امواله واملاكه وادارتها بعرفة الحكومة واعلان ذلك في الجرائد المحلية فراراً غياياً بحق حسن ووجاهياً بحق محمود قابلًا للتبذيز صدر بتاريخ ٥ كانون الثاني سنة ١٩٢١ ونفهم حسب الاصول ونظم في ١١ جماد الاول سنة ٣٣٩ وفي ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٢١

## خلاصة حكم

في تبيحة المحاكمة الجارية بمادة قتل حسن بن سرعى حوريه رميماً بالرصاص المسندة الى المتهم الفار موسى بن قسم حامسه الذي كان مقيناً في قرية معرة باش ظهر ان المتهم المرفوم تجاسراً على ارتكاب الجرم المزعوه اليه هذا باذلة قانونية وذلك اثر ادخال المفدو

مازعه الى ارض المتهم فتقرر بالاجماع تغريمه بالجنائية والحكم بوضعه في الكورك خمس عشرة سنة اعتباراً من تاريخ القبض عليه توفيقاً لل المادة ١٧٤ من قانون الجزاء وتفريمه بضاريف المحاكمة وجز امواله واملاكه وادارتها بعرفة الحكومة واعلان ذلك في الجرائد المحلية فراراً غياياً صدر بتاريخ ٥ كانون الثاني سنة ١٩٢١ ونفهم علماً حسب الاصول ونظم في ١١ جماد الاول سنة ٣٣٩

وفي ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٢١

## خلاصة حكم

بتبيحة المحاكمة الجارية بمحكمة دمشق الشام بحق المتهم الفار فندي بن ابراهيم خليل حمدان من اهالي قرية ضمير من قتل زوجته آمنه بنت يوسف حمدان رميماً بالرصاص

## اتهام

اصحاء المتهمن (بالكسر) رقم اوراق الدعاوى	نوع الجرم	
حاكم منفرد حوران	جرح	٨
٩٢٠/٢٦٣٠ عبد الرحمن بن حسن العوده	.	.
٩٢١/٢٦٣٠ مرعي عن الدين ومسعود عن الدين وسلم	.	٩
عن الدين ورشيد عن الدين	.	.
٩٢١/٢٦٣٠ نسيب بك الاطرش من اهالي صلخد	.	٩
٩٢١/٢٦٣١ الياس بن محمود قلواوح	.	١١
٩٢١/٢٦٣١ زبن الدين بن علي فرقاز وحسين حشو	غصب	١١
من اهالي قرية لاهنه	.	.
حاكم منفرد البنك القائم	نهب اغنام دباب	١٢
بوظيفة الاتهام	بن احمد غصن	٩٢١/٢٦١٥
منصور الميشان من عرب العمور وعلى	.	.
التعبي من عشيرة النعيم النازابن باراضي	.	.
قضاء البنك	.	.
محمد الجليل ومهيحان الجليل ومحمد بن مختلف	تشليع مدير مال	١٩
الرشيد و محمد النديري وحسين بن علي	ومأموري طابو البنك	.
الجليل و محمد الفوش من عشيرة المظلوم	.	.
المخسين باراضي قرية ضمير اذابه قضاها	.	.
البنك	.	.
٩٢١/٢٦٢٥ سليمان بن خسرو احد افراد درك الفرسان	الفعل الشنيع	٢٧
بغفر خان عياش سابقاً المقيم في محله	.	.
الاكراد في دمشق	٩٢٠/١٢ ايار	٩٢١/٢٦٢٥
٩٢١/٢٦٢٥ ابراهيم المزاوي من قرية داريا	قتل	٢٨

ان الاختصاص المخولة اصحابهم اعلاه قد انهموا بالجنایات المبينة انواعها بجانبهم قد منعوا من جانب رئاسة استئناف الجزاء مهلة عشرة ايام اعتباراً من تاريخ اوراق اهمالهم كي يطيعوا القانون ويحضرروا الى جانبها واذ لم يأتوا خلال هذه المدة فتوفيقاً لل المادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبرون غير مطبعين للقانون فيسقطون من الحقوق المدنية وتهري محاكمتهم غياباً وتحجز اموالهم باثناها ولا يحق لهم اقامة دعوى ما بل يمدد للادعاء عليهم وكل من علم بمحال وجودهم مجرد على الاخبار عنهم كما انه تجبر جسم موظفي ضابطة العدالة على القاء القبض عليهم وتسلیم